

اللوجستيك وتحديات التنافسية الدولية "حالة الجزائر"

Logistics and challenges of international competitiveness "The case of Algeria"

*

د. مكايي محمد الأمين¹¹ جامعة مستغانم – الجزائر - mikaamine27@gmail.com

تاريخ الاستلام: تاريخ القبول: تاريخ النشر:

2018-11-15 2019-10-13 2019-12-25

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور المحوري لقطاع الخدمات اللوجستية في الاقتصاد وأهميتها الكبرى في زيادة الاستثمارات الواردة والصادرات غير النفطية والقدرة التنافسية للبلد، ولأجل ذلك قمنا بتحليل مستوى أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر حسب المؤشرات الدولية المتخصصة مع قياس مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للتبادل التجاري في الاقتصاد العالمي للجزائر للفترة 2010-2016، وتوصلنا أن ترتيب الجزائر حسب مؤشر تمكين التجارة العالمية ومؤشر التنافسية العالمي 4.0 كان ضمن المراتب الأخيرة، أما مستوى أداء الخدمات اللوجستية كان ضعيفا وهذا ما يدل عليه ترتيبها في المرتبة 117 من بين 160 دولة، لذلك أصبح من الضروري على الجزائر ومن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي وضمان مكانة في الأسواق الدولية تطوير وتحسين خدماتها اللوجستية باتخاذ إجراءات يمكن التعويل عليها في مجال الاسترداد والتصدير والممر العابر.

الكلمات المفتاحية: الخدمات اللوجستية، القدرة التنافسية، البنية التحتية للنقل، تمكين التجارة العالمية.

Abstract:

This study aims to highlight the pivotal role of the logistics sector in the economy and its major importance in increasing the incoming investments and non-oil exports and competitiveness of the country. And for that we have analyzed the performance of logistics services in Algeria according to the specialized international indicators, measuring the performance index of logistics services of Algeria in the world economy for the period 2010-2016, and we found that Algeria's ranking according to the enabling trade index and global competitiveness index 4.0 was below the average level. The level of logistics performance index was weak, which is evidenced by the 117th out of 160 countries, so it became necessary for Algeria to integrate into the global economy and ensure its position in international markets, develop and improve its logistics services by taking reliable action in the field of recovery, export and transit.

Key words: Logistic Services, Competitiveness, Transport Infrastructure, Global Enabling Trade.

مقدمة:

في ظل اشتداد حدة المنافسة تواجه الجزائر كباقي الدول العديد من التحديات التي تحتّم عليها استعمال وسائل وأليات واستراتيجيات حديثة، لكي تتماشى مع الظواهر والمستجدات التي أفرزتها العولمة وعملية الانفتاح على الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد ازداد الاهتمام باللوجستيك الذي أصبح بمثابة حلقة وصل التي تربط بين مواقع الإنتاج ومواقع الأسواق من حيث الوقت والمسافة، فجّل ما يطمح إليه العملاء هو حصول على طلباتهم بحالة جيدة وبسرعة قصوى وبسعر مناسب. ولذلك وجب على الجزائر تقوية وتحسين تنافسيتها لكسب ولاء العملاء بتحقيق التميز اللوجستيكي في سوق تسوده المنافسة القوية.

الإشكالية:

❖ هل يعتبر أداء الخدمات اللوجستية في التجارة الدولية والمحلية عنصرا أساسيا لتعزيز القدرة التنافسية في الجزائر؟

وقصد اعطاء حل لإشكالية البحث، اعتمدنا خطة من ثلاثة محاور:

- المحور الأول: يتناول كل ما يتعلق باللوجستيك ومكوناته؛
- المحور الثاني: يتناول مفاهيم عامة حول التنافسية؛
- المحور الثالث: قد خصصناه إلى مكانة الجزائر العالمية حسب مؤشرات التنافسية وأداء الخدمات اللوجستية على المستوى الدولي؛
- وأنهيينا الدراسة بخاتمة احتوت نتائج ومقترحات.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول اللوجستيك:

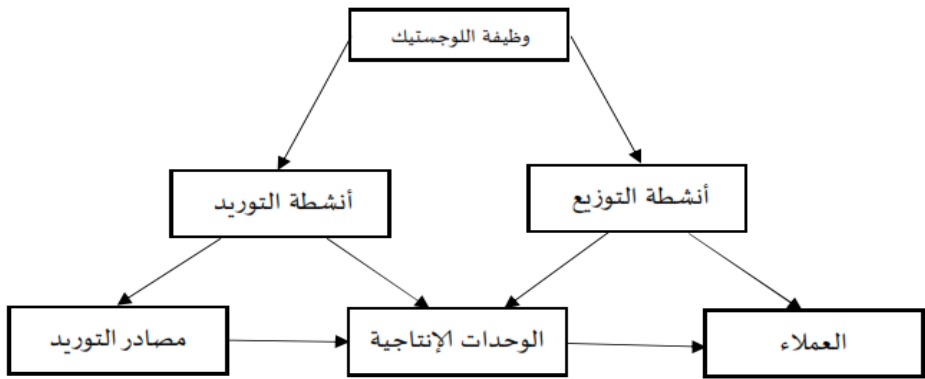
سننطلق من خلال هذا العنصر المفهوم اللوجستيك، ماهية الأعمال اللوجستية، منافعها، أنشطتها، أهميتها ومن ثم الميزة اللوجستية كالآتي:

1) مفهوم اللوجستيك¹:

يعود مفهوم اللوجستيك إلى العصر اليوناني حيث اخذ هذا المصطلح من الكلمة اليونانية logos و يعني النقل. واستعمل هذا المصطلح في مفردات القوات المسلحة لتزويد القوات والتنظيم وإدارة الجبهات العسكرية في الجيش، ولمرافق التخزين للمواد الغذائية والتخطيط لخرائط الطرق. وبعد الحرب العالمية الثانية أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية المصطلح في الاقتصاد وأتاحته للشركات الصناعية.

ويعرف اللوجستيكي أيضا بأنه التخطيط، التوجيه، التنفيذ والرقابة بكفاءة اقتصادية لحركة المواد الخام، البضائع نصف المصنعة، البضاعة تامة الصنع وما يتعلق بها من معلومات من مصدر التجهيز وحتى الزبون النهائي بهدف إشباع رغبة الزبون. وباختصار يمكن القول أن اللوجستيك هو عملية توفير السلع والخدمات إلى العملاء وفقا لحاجاتهم ورغباتهم بأفضل الطرق الممكنة وفي الوقت والمكان المناسبين و بأقل التكاليف². كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل (01): وظيفة اللوجستيك



المصدر: نهال فريد مصطفى، "إدارة الإمداد"، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2) تعريف الأعمال اللوجستية:

حسب مجلس إدارة الأعمال اللوجستية CLM Council of Logistics Management: هو تلك العملية الخاصة بتخطيط وتنفيذ ورقابة التدفق والتخزين الكفاء والفعال للمواد الخام والسلع النهائية والمعلومات ذات علاقة وذلك من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك بهدف تحقيق رضا الزبون.³

3) منافع الأعمال اللوجستية:

إن للأعمال اللوجستية أربع منافع هي⁴:

- المنفعة المكانية: تتيح للمستهلك الحصول على السلعة في المكان الملائم، وتتضمن اختيار الأماكن التي يتوقع أن يجد المستهلك فيها السلعة من مكان إنتاجها إلى أماكن استهلاكها مع مراعاة المناطق والأماكن الموزعة لها، وكمثال على ذلك سكان المنطقة الباردة يحتاجون إلى تجهيزات التدفئة والملابس الشتوية، في حين لا يحتاجها سكان

المناطق الحارة ومن هنا ترجع هذه المهمة للمنتج أو الوسيط، أي أن المنتج في هذه الحالة قد عمل على توفير منفعة مكانية للمستهلك.

- **المنفعة الزمانية:** تتحقق هذه المنفعة عن طريق التخزين (الاحتفاظ بالمنتج) ثم تقديمه للمستهلك في الوقت الذي يطلبه فيه، وكمثال على ذلك المحاصيل الزراعية تنتج في مواسم معينة من السنة وبفضل التخزين تجدها متاحة طوال السنة.
- **المنفعة الحيازية:** تتحقق من خلال عملية البيع، ودور الوسيط في هذه الحالة هو نقل ملكية المنتجات من طرف لأخر أي من المنتج إلى المستهلك حتى يتمكن هذا الأخير من الحصول عليها واستخدامها والانتفاع بها.
- **المنفعة الشكلية / القيمة:** وهي القيمة التي يدركها المستهلك في السلعة أو الخدمة عندما تأخذ شكلا معينا، فإن الوسطاء يضيفون المنفعة الشكلية إلى السلعة عن طريق تجزئتها وبيعها في عبوات صغيرة تتناسب مع حاجات العملاء وعرضها في أماكن تساعد هم على رؤيتها، مثال على ذلك تلك القيمة التي تتولد في البن بعد طحنه وتحويل شكله.

4) أهمية اللوجستيك:

تعتبر الأنشطة اللوجستية حسب البنك الدولي حيوية ومهمة للأنشطة التجارية والاقتصادية في النظم الاقتصادية الحديثة، كما أنها تستخدم الموارد المادية والبشرية ذات الأثر الفعال في الاقتصادات الوطنية، وما يدل على ذلك أن هذه الأنشطة تمثل 19% من الثروة القومية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتستخدم حوالي 13% من القوة القومية هناك، كما أن الأنشطة اللوجستية تمثل 30% من الناتج المحلي البريطاني، يضاف إلى ذلك أن تطبيق قواعد اللوجستيات في مجال إنتاج السلع والخدمات يمكن أن يترتب عليه تخفيض أسعار المنتجات بنسبة تزيد على 20%. هذا فضلا عما يحققه نظام اللوجستيات من كفاءة عالمية في عنصري التسليم في الوقت المحدد (JIT) (Just In Time)، وكما هو معروف في علم الإدارة، ان سياسة واسلوب التسليم في الوقت المناسب، هي إحدى الأساليب الحديثة والجديدة المستخدمة في مجال إدارة العمليات Operation Management⁵.

5) الميزة اللوجستية:

يمكن خلق الميزة اللوجستية من خلال سلسلة القيمة اللوجستية Logistics Value Chain ، عن طريق السيطرة على التكاليف في كافة حلقات اللوجيستك، وهذا بتنظيم إنتاجية

المعدات والتخلص من العائد المادي والزميني، وما يتطلب ذلك من إجراءات إدارية ومستنديه وقانونية، وهو ما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج إلى 50% حسبما أشارت إليه بعض الدراسات⁶.

(6) أنشطة الأعمال اللوجستية:

تتكون أنشطة الأعمال اللوجستية من⁷:

- خدمة الزبون: هي طريقة وفلسفة الشركة في خدمة زبائنها ومستوى التكاليف التي سوف تتحملها من أجل الوفاء لطلبات المستهلك.
- التنبؤ بحجم الطلب المتوقع: وهو تحديد الكميات المتوقعة طلبها في فترة زمنية ما من قبل العملاء والخدمات المصاحبة لها، وهذا يؤثر على خطط الشراء والإنتاج والتوزيع للشركة.
- نشاط النقل: يمثل أحد أهم المكونات الهامة في التوزيع والامداد. وقد تصل كلفته من 35% إلى 65% من كلفة النظام الكلية.
- نشاط المخزون: على المنظمة توفير مستوى معقول من منتجاتها ومستلزمات إنتاجها للقيام بالعملية الإنتاجية وتلبية طلبات الزبائن لأنه من النادر أن يتم توفير ذلك بصورة فورية للشركة.
- إدارة المناولة: يشمل إدارة وحركة السلع والمواد الخام للشركة من مستودعاتها إلى مراكز انتاجها أو حركة السلع أثناء التصنيع، ويشمل أيضا حركة السلع من مخازنها إلى الأسواق والزبائن.
- إدارة المستودعات: يتضمن إدارة المساحات المتوفرة للمستودعات واختيار مواقعها المناسبة والتنظيم الداخلي وتحديد مناطق الشحن والفحص والإنتاج داخلها.
- التغليف: يضمن انتقال المنتجات والمواد الخام دون تعرضها للتلف أثناء عملية التوزيع والامداد والمناولة والشحن والنقل.
- احتياجات الإنتاج: يهتم بتوفير مواد ومستلزمات الإنتاج من حيث مواقعها ومصادر توليدها والكميات المطلوبة ووقت الشراء والجودة المناسبة.
- جدولة وتخطيط للإنتاج وتدقيقه للسوق: يتعلق بعملية التوازن بين العملية الإنتاجية والكميات والأنواع المطلوبة من الزبائن من أجل توفيرها في زمان والمكان المناسبين.

- نظم المعلومات: ينبغي على الشركة التي تحرص على كفاءة التوزيع والإمداد أن تحرص على وجود نظم معلومات تعكس مستوى أداء تلك الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها وسرعة توصيل هذه المعلومات.
- نظم الاتصالات التسويقية: ينبغي على الشركة الحرص على كفاءة التوزيع والإمداد بتوفير نظم اتصالات تعكس مستوى أداء تلك الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها وسرعة توصيل هذه المعلومات.
- التصميم العكسي لمنافذ التوزيع والإمداد: نظرا لوجود عيوب في المنتجات أو إمكانية تعرضها للتلف أثناء عملية الشحن والنقل والمناولة ومرجعيات المبيعات من العملاء التي قد تكون تكاليفها عالية، وجبت توفير قنوات عكسية إلى الموردين.
- تحديد الكلفة لأنشطة التوزيع والإمداد: لأن كلفة التوزيع والإمداد تصل 25% إلى 30% من تكاليف منتجات الشركة الكلية، لهذا أدركت الشركات أهمية تحليل كافة عناصر تكاليف الإمداد والتوزيع من أجل خفض التكاليف الكلية وتعظيم الأرباح.

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول التنافسية:

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى الإطار النظري للتنافسية: تعريف وأنواع، بالإضافة إلى القواعد الذهبية للتنافسية الدولية، ثم تشخيص نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري كالآتي:

1) تعريف التنافسية:

- حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD):
"الدرجة التي يمكن وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسع الدخل الحقيقية للشعب على المدى الطويل".⁸
- كما تعرف على أنها قدرة الدولة على الرفع من تنافسية منتجات منظماتها للوصول إلى منتجات ذات جودة عالية وأسعار أقل، تمكّنها من الولوج إلى الأسواق الدولية، وبالتالي إيجاد مكانة لها بين المنافسين الآخرين، الذين ينتجون نفس المنتجات، وبالتالي الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني الذي ينعكس على النمو الاقتصادي للوطن، لكي يحقق الرفاهية الاقتصادية للمواطنين ويحافظ على المركز التنافسي للمؤسسات.

(2) أنواع التنافسية:

يتميز الكثير من الأدبيات بين عدة أنواع من التنافسية هي:⁹

- تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.
- التنافسية غير السعرية: باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقانية وغير السعرية.
- التنافسية النوعية: وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الابتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك، وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعرا من سلع منافسيه.
- التنافسية التقانية: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

(3) القواعد الذهبية للتنافسية الدولية:

لقد حدد المعهد الدولي للتنمية الإدارية عشرة عوامل، واعتبرها ضرورية لتدعيم تنافسية البلد، وأطلق عليها تسمية القواعد الذهبية للتنافسية الدولية وهي:¹⁰

- خلق بيئة قانونية مستقرة وشفافة؛
- تطوير بيئة اقتصادية مرنة؛
- تعزيز الاستثمار في البنية الأساسية التحتية المادية والتقنية؛
- العمل على اكتساب حصص في الأسواق الخارجية وتقوية صادرات البلد، بالإضافة إلى تنمية جاذبية البلد فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تطوير العمل الإداري والحكومي (الكفاءة والسرعة والشفافية؛
- المحافظة على توازن العلاقة بين الأجور والإنتاجية والرواتب؛
- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين والمحافظة على الطبقة الوسطى وإيجاد توازن في بنية المجتمع؛
- تكثيف الاستثمار في التعليم والتدريب؛
- تشجيع الاستثمار الخاص والادخار المحلي؛

- الموازنة بين الانفتاح الاقتصادي والعولمة بما يحمله من فرص لخلق الثروة وبين الانغلاق والحماية الذي يفرض التماسك الاجتماعي ويحيي نظم القيم.

(4) أهمية التنافسية:

تلعب التنافسية دورا مهما في إيجاد مكانة للمؤسسات الاقتصادية الوطنية في الأسواق الدولية، بمنتجات ذات جودة عالية وتكاليف اقل وسعر تنافسي، فهي بذلك ترفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي للاستفادة بكل ما يوفره من مزايا. والتنافسية ليست حكرا على المؤسسات بل أن " الأمم تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه المنشآت وإن هناك احتمالا لوجود خاسرين ورابحين"¹¹. فالدولة تدفع الشركات الوطنية إلى خلق منتجات ذات جودة عالية وتكاليف أقل لاختراق الأسواق الدولية والتموقع فيها، وبالتالي تثبيت المنتج الوطني في هذه الأسواق ومنه رفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني. ويمكننا بصفة عامة تشخيص نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري من خلال الجدول التالي:

الجدول (01): تشخيص نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري.

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
- احتياطات كبيرة من النفط والغاز.	- اعتماد كبير على المواد الهيدروكربونية
- إمكانات في مجالات الطاقات المتجددة والسياحة.	- ومشاكل في استخدام هذا الريع.
- وضعية مالية خارجية قوية (ديون خارجية منخفضة جدا، احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية).	- معدل بطالة عالي عند الشباب.
	- حجم كبير للقطاع العام في الاقتصاد.
	- ثقل بيروقراطي، ضعف القطاع المالي وبيئة أعمال صعبة.

المصدر:

<http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Algerie> 10/07/2018at 15:00

المحور الثالث: مكانة الجزائر العالمية حسب مؤشرات التنافسية وأداء الخدمات اللوجستية:
سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى معرفة مكانة الجزائر حسب مؤشرات التنافسية ومؤشر أداء الخدمات اللوجستية بناء على التقارير الدولية، ثم قياس وتحليل أهم مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية للتبادل التجاري للجزائر في الاقتصاد العالمي.

(1) مكانة الجزائر العالمية حسب مؤشر تمكين التجارة العالمية:

يتم نشر تقرير تمكين التجارة العالمية كل سنتين من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، يقيم من خلالها 136 دولة حول العالم. وهو عبارة عن منهجية تقيس إلى أي مدى وصلت الاقتصادات فيما يتعلق بالمؤسسات والسياسات والبنية التحتية والخدمات التي تسهل التدفق الحر للبضائع عبر الحدود وإلى وجهتها. يتكون التقرير من أربعة مكونات رئيسية (مؤشرات فرعية): الوصول إلى الأسواق، وإدارة الحدود والبنية التحتية وبيئة التشغيل. يقيس تقرير هذا العام 136 اقتصاد باستخدام 57 مؤشرا من خلال 7 محاور. والجدول التالي يوضح ترتيب الدول العربية بمؤشر تمكين التجارة العالمية لسنة 2016:

الجدول (02): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تمكين التجارة العالمية لسنة 2016

الترتيب العربي	الترتيب العالمي	الدولة	الدرجة (نقطة)
1	23	الإمارات	5.2
2	42	البحرين	4.8
3	43	قطر	4.8
4	45	الأردن	4.7
5	46	عمان	4.7
6	49	المغرب	4.6
7	67	السعودية	4.3
8	87	الكويت	4.1
9	90	لبنان	4.0
10	91	تونس	4.0
11	116	مصر	3.7
12	121	الجزائر	3.5
13	131	موريتانيا	3.2
14	134	اليمن	2.9

المصدر: تقرير تمكين التجارة العالمية

<http://reports.weforum.org/global-enabling-trade-report-2016/> 12/07/2018 at 15:00

احتلت الجزائر حسب مؤشر تمكين التجارة العالمية لسنة 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، المراتب الأخيرة عالميا وعربيا (المركز 121 عالميا و12 عربيا) من إجمالي 136

دولة مسجلة 3.5 نقطة من أصل 7 درجات، متراجعة بـ 24 مركزا، مقارنة بالترتيب السابق لـ سنة 2014 أين حلت في المركز 97 عالميا من إجمالي 138 دولة، حيث منح للجزائر درجة 123.6¹². أما عربيا احتلت الإمارات المركز الأول والمركز الـ 23 عالميا، وجاءت البحرين في المركز الثاني عربيا والـ 42 عالميا تليها، قطر ثم الأردن التي حلت في المركز 45 عالميا، ثم عمان فالمغرب الذي حل في المركز 49 عالميا، ثم السعودية في المركز الـ 67 عالميا والـ 7 عربيا، ثم الكويت الثامنة عربيا والـ 87 عالميا، لبنان التاسعة عربيا والـ 90 عالميا، وفي المركز العاشر حلت تونس تليها مصر ثم الجزائر ثم موريتانيا فاليمن التي حلت في المركز الأخير. أما الجدول التالي يظهر المكونات الأربعة الرئيسية للتقرير وهي: الوصول إلى الأسواق، وإدارة الحدود والبنية التحتية وبيئة التشغيل.

الجدول (03): مكونات مؤشر تمكين التجارة العالمية لسنة 2016-الجزائر-

121	3,5	مؤشر تمكين التجارة 1-7 (الأفضل)
112	3,7	المؤشر الفرعي أ: النفاذ للأسواق
121	3,7	النفاذ للأسواق المحلية
97	3,7	النفاذ للأسواق الأجنبية
127	3,2	المؤشر الفرعي ب: إدارة الحدود
127	3,2	كفاءة وشفافية إدارة الحدود
98	3,3	المؤشر الفرعي ج: البنية التحتية
92	3,0	توافر وجودة البنية التحتية للنقل
84	3,7	توافر ونوعية خدمات النقل
108	3,3	توافر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
111	3,8	المؤشر الفرعي د: بيئة التشغيل
111	3,8	بيئة التشغيل

المصدر: <http://reports.weforum.org/global-enabling-trade-report-2016/economy-profiles/>

#economy = DZA 12/10/2018 at 15:00

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تحتل المراكز الأخيرة في أغلب المكونات الرئيسية والفرعية لمؤشر تمكين التجارة العالمية لسنة 2016، كالنفاذ للأسواق المحلية حلت في المرتبة 121، توافر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبة 108 أما بيئة التشغيل فحلت في المرتبة 111، أما أسوأ أداء سجل هو كفاءة وشفافية إدارة الحدود التي حلت فيه الجزائر في المرتبة 127 من بين 136. في حين كان الأداء أحسن مقارنة بسنة 2014 فيما يخص النفاذ للأسواق الأجنبية المرتبة 97، توافر وجودة البنية التحتية للنقل المرتبة 92 عالميا وأخيرا توافر ونوعية خدمات النقل حلت في المرتبة 84 عالميا.

2) القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري حسب تقرير منتدى الاقتصاد العالمي:

اعتمدنا لتقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري على أحدث وأشمل تقرير يقيس مدى تنافسية الدول وهو الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2018 ومقره في جنيف في سويسرا، تحت اسم تقرير التنافسية العالمية 4.0. يقيس القدرة التنافسية لـ 140 دولة من خلال (12) محور تضم 98 مؤشرا، 44 من هذه المؤشرات مبنية على استبيانات بينما 54 منها مبنية على بيانات إحصائية. يركز التقرير على الثورة الصناعية الرابعة كمسار لتطوير القدرة التنافسية للدول.

حلت الجزائر في المرتبة 92 من بين 140 دولة حول العالم حسب التقرير الذي نشره منتدى الاقتصاد العالمي، بحيث تخلفت الجزائر بخمس مراتب بعد أن كانت في المرتبة 87 سنة 2016 وتظل بعيدة جدا عن الرتبة التي احتلتها سنة 2014 (المرتبة 79)، ولكنها أحسن من المراتب التي سجلتها في السنوات السابقة، حين احتلت الرتبة 100 سنة 2013 و 110 في سنة 2012. والجدول التالي يوضح القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري والمرتبات التي تحصل عليها من بين 140 دولة من خلال (12) محور:

الجدول (04): مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري

الترتيب/140	القيمة	مكونات المؤشر	الترتيب/140	القيمة	مكونات المؤشر
104	↑ 50,9	المؤشر الفرعي: الأسواق	92	↑ 53,8	المؤشر العالمي للتنافسية -100 (الأفضل)
128	↓ 45,4	سوق المنتجات	93	↑ 55,3	المؤشر الفرعي: بيئة اقتصادية تمكينية
134	↑ 44,0	سوق العمل	120	↑ 44,4	المؤسسات
122	↑ 47,8	الأنظمة المالية	88	↓ 61,2	البنية التحتية
38	↓ 66,4	حجم السوق	83	↑ 47,2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال
106	↑ 40,6	المؤشر الفرعي: بيئة الابتكار	111	↓ 68,5	استقرار الاقتصاد الكلي
113	↓ 51,3	ديناميكية بيئة الأعمال	78	↓ 68,2	المؤشر الفرعي: رأس المال البشري
106	↑ 29,9	القدرة على الابتكار	66	↑ 81,5	الصحة
			88	↓ 57,4	المهارات

المصدر: تقرير التنافسية العالمية لعام 2018، منتدى الاقتصاد العالمي.

<http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2018/country-economy-profiles/#economy=DZA> 10/06/2019at 15:40.

ويمكننا أن نذكر أهم نقاط القوة التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري حسب مكونات مؤشر التنافسية: حجم السوق المرتبة 38 عالميا، الصحة المرتبة 66 عالميا، وبأداء متوسط في المؤشرات التالية: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال المرتبة 83 عالميا، البنية التحتية والمهارات المرتبة 88 عالميا.

أما المؤشرات التي لا تزال تؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري فهي: سوق العمل لمرتبة 134 عالميا، سوق المنتجات المرتبة 128 عالميا، الأنظمة المالية المرتبة 122 عالميا، المؤسسات المرتبة 120 عالميا، ديناميكية بيئة الأعمال المرتبة 113 عالميا، استقرار الاقتصاد الكلي المرتبة 111 عالميا وأخيرا القدرة على الابتكار المرتبة 106 عالميا.

3) مستوى أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر:

يعد أداء الخدمات اللوجستية عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي لكل بلد وما مدى قدرته التنافسية. إذ يؤدي عدم كفاءة الخدمات اللوجستية إلى زيادة تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال. ويمكن لحكومات الدول استخدام مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لفهم الصلة بين الخدمات اللوجستية والتجارة والنمو، والسياسات التي يمكن أن تضعها للتنافس على مستوى العالم. سنعتمد في بحثنا من أجل تقييم الأداء اللوجستي على تقريرين، الأول تقرير "إقامة روابط من أجل التنافس" Connecting to Compete، الذي يحتوي على مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، وهو تقرير ينشر كل سنتين يسجل أداء 168 بلدا فيما يخص مدى الكفاءة التي تربط بها سلاسل التوريد بين الشركات وبين الفرص والأسواق المحلية والدولية¹³. أما التقرير الثاني هو تقرير مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 2018 الذي يصدر سنويا عن البنك الدولي. يساعد التقرير الدول على تحديد التحديات والفرص التي تواجهها في مجال اللوجستيات التجارية، وما يمكن العمل به لتحسين أدائها، كما يقيس أداء 160 دولة ويستند على مسح عالمي يشمل الشركات العاملة في مجال الخدمات اللوجستية (وكلاء الشحن العالميين وشركات النقل السريعة)، بحيث يتم تقييم الأداء اللوجستي للبلدان التي يعملون فيها وتلك التي يتاجرون فيها. ويقيس الأداء على طول سلسلة التوريد اللوجستي داخل البلد ويقدم منظورين مختلفين: منظور دولي ومنظور محلي¹⁴.

ووفقا لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية، يجري ترتيب البلدان حسب ملامح اللوجستيات التجارية على مقياس من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل). ويتألف مؤشر الخدمات اللوجستية من ستة عناصر أساسية هي¹⁵:

(أ) الجمارك: كفاءة التخليص الجمركي على الحدود (الإجراءات الجمركية: معالجة البيانات الجمركية عبر الإنترنت ، وضرورة استخدام مخلص جمركي معتمد في عملية التخليص، واختيار مكان التخليص النهائي، والإفراج عن البضائع بتعهد بانتظار إتمام المستندات المطلوبة للتخليص، وإخضاع الواردات للمعاينة، أو لعدة معاينات). ويشمل هذا العنصر ثلاثة أنواع من السلطات الحدودية: الإدارات الجمركية، ووكالات ضمان الجودة/الالتزام بالمعايير، ووكالات الصحة والصحة النباتية؛

(ب) البنى الأساسية: الموانئ، والطرق، والسكك الحديدية، والمطارات، ومرافق التخزين وإعادة الشحن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) نوعية الخدمات اللوجستية: النقل البري، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل الجوي، والنقل البحري والموانئ، والتخزين، وإعادة الشحن والتوزيع، ووكلاء الشحن، والدوائر الجمركية، ووكالات ضمان الجودة/المعايير، ووكالات الصحة والصحة النباتية، والمخلصون الجمركيون، وجمعيات التجارة والنقل، والمرسل إليهم أو الشاحنون؛

(د) سهولة ترتيب الشحنات الدولية: سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية؛

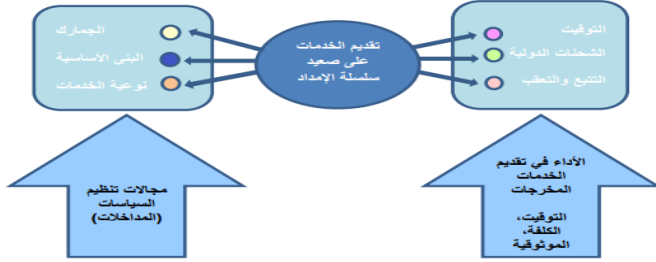
(هـ) التتبع والتعقب: القدرة على تتبع الشحنات وتعقبها؛

(و) التوقيت: توقيت التخليص والتسليم (تواتر وصول الشحنات إلى المرسل إليهم ضمن مواعيد التسليم المقررة أو المتوقعة، والتأخير، والتخزين الإلزامي، والمعاينة قبل الشحن، والمعاينة عند نقل البضائع من سفينة إلى أخرى، والأنشطة الإجرامية، وطلب المدفوعات غير الرسمية).

ويبين الشكل (02) عناصر مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الستة بعد توزيعها في فئتين رئيسيتين: مؤشرات المدخلات والناتج. تقيم الفئة الأولى وعنوانها "مجالات تنظيم السياسات"، المدخلات الرئيسية إلى سلسلة الإمداد:

الجمارك، والبنى الأساسية، والخدمات. وتقيم الفئة الثانية، وعنوانها "ناتج أداء سلسلة الإمداد"، توقيت الشحنات الدولية وكلفتها، ومدى الموثوقية في التتبع والتعقب.

الشكل(02): مؤشرات المدخلات والنواتج في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية



المصدر:

Jean-François Arvis and others, Connecting to Compete 2012: Trade Logistics in the Global Economy – The Logistics Performance Index and Its Indicators (Washington, D.C., The International bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2012), p. 7.

قامت الجزائر بإصلاحات واسعة وضخت استثمارات تتعلق بالخدمات اللوجستية من أجل تحسين البنية التحتية، تسهيل النقل والتجارة، وخلق خدمات حديثة، إلا أن ذلك لم يمكنها من تحسين أداء الخدمات اللوجستية، وبالتالي قدرتها التنافسية، حيث يعد أداء الخدمات اللوجستية عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي. كما سجلنا اسنادا على الجدول (05) أدناه أن عدم كفاءة الخدمات اللوجستية تؤدي إلى زيادة تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال. ويمكن للحكومة الجزائرية استخدام مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لفهم الصلة بين الخدمات اللوجستية والتجارة والنمو. الجدول التالي يمثل مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 2018، للجزائر، المغرب وتونس:

الجدول(05): مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 2018، للجزائر، المغرب وتونس

البلدان	السنة	الترتيب العالمي	مؤشر الخدمات اللوجستية	الجمارك	البنى الأساسية	سهولة ترتيب الشحنات الدولية	نوعية الخدمات اللوجستية	التتبع والتعقب	التوقيت
الجزائر	2018	117	2,45	2,13	2,42	2,39	2,39	2,60	2,76
المغرب	2018	109	2,54	2,33	2,43	2,58	2,49	2,51	2,88
تونس	2018	105	2,57	2,38	2,10	2,50	2,30	2,86	3,24

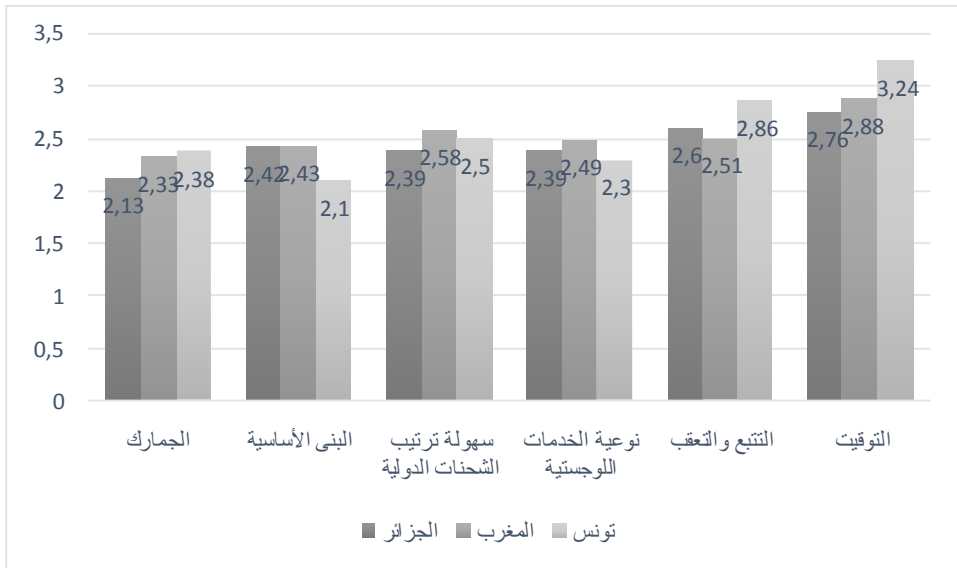
المصدر: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 2018، البنك الدولي.

<https://lpi.worldbank.org/international/scorecard/column/254/C/DZA/2018/C/MAR/2018/C/TU>
N/2018#chartarea15/06/2019 at 15:00

من خلال الجدول (05)، نلاحظ أن الجزائر مقارنة بالدولتين الجارتين جاءت متأخرة عن تونس التي حلت في المرتبة 105، والمغرب الذي حل في المرتبة 109.

ويمكننا أن نستخلص من الشكل (03) أن الجزائر لديها أسوأ أداء بين الدول الثلاث في قطاع الجمارك، وجاءت في المرتبة الثانية في البنى الأساسية بعد المغرب الذي جاء في المرتبة الأولى وتونس التي حلت في المرتبة الثالثة، وسجلت أسوأ أداء بين الدول الثلاث فيما يخص سهولة وترتيب الشحنات الدولية، أما في نوعية الخدمات اللوجستية جاء في المرتبة الثانية قبل تونس وبعد المغرب، وفي المرتبة الثانية كذلك في التتبع والتعقب بعد تونس وقبل المغرب، وأخيرا في معيار التوقيت كان أداء الجزائر سيئا وحلت في المركز الأخير بعد تونس التي حلت في المركز الأول والمغرب في المركز الثاني.

الشكل(03): مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 2018، للجزائر، المغرب وتونس



المصدر: من اعداد الباحث بناء على لبيانات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 2018، البنك الدولي.

4) قياس مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للتبادل التجاري للجزائر في الاقتصاد العالمي 2010-2016:

هناك عوامل كثيرة تحدد أداء الخدمات اللوجستية في كل بلد بما في ذلك البنية التحتية واللوائح التنظيمية والسياسات والجغرافيا والاقتصاد السياسي. ويساعد مؤشر أداء الخدمات اللوجستية واضعي السياسات على وضع تصور بشأن أداء بلدهم مقارنة بنظرائهم من حيث نقل البضائع بين البلدان، والتواصل مع سلاسل التوريد العالمية¹⁶. وهنا سنقوم بتحليل أهم مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية السبعة في الجزائر التي يعدها البنك الدولي:

4-1 الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد:

نلاحظ من خلال الجدول (06) أن الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد من ميناء التفريغ وحتى وصول الشحنات إلى صاحب الشحنة قد تقلص بشكل واضح ليصل إلى خمسة أيام سنة 2016 مقارنة بما سجله سنة 2012 بتسعة وثلاثون يوم.

الجدول(06): الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد، في الحالة المتوسطة¹⁷ (الأيام)

السنوات	2010	2012	2014	2016
الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد، (الأيام)	7,07	39	4	5

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات البنك الدولي.

4-2 الوقت اللازم لإتمام عملية:

نلاحظ من خلال الجدول (07) أن الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير من موقع الشحن حتى ميناء التحميل قد تحسن، مما يجعل عملية التصدير أسهل من عملية الاستيراد، ومن مميزات هذا الأمر توفير الوقت والعناء للمصدرين، حيث سجل أحسن مدة سنة 2014 قدرها 3 أيام.

الجدول(07): الوقت اللازم لإتمام التصدير، في الحالة المتوسطة (الأيام)¹⁸

السنوات	2010	2012	2014	2016
الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير، (الأيام)	4,58	8	3	4

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات البنك الدولي.

4-3 سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية:

فيمل يخص سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية فنلاحظ من خلال الجدول (08) أن الجزائر لها أداء متوسط وسجلنا تحسن بشكل طفيف سنة 2016 ليصل إلى معدل 2,8.

الجدول(08): سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية (1 = منخفض إلى 5 = مرتفع)¹⁹

السنوات	2010	2012	2014	2016
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية	2,7	2,68	2,540816	2,801043

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات البنك الدولي.

4-4 القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها:

نلاحظ من خلال الجدول (09) أن أداء وصول الشحنات إلى القدرة على متابعة خطوط سير جودة الخدمات في وقتها المحدد وتتبع مسارها ذو أداء متوسط مع تحسن عام 2016 ليبلغ أقصى قيمة له 2,8.

الجدول(09):القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها (1) = منخفض إلى 5 = مرتفع²⁰

السنوات	2010	2012	2014	2016
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها	2,26	2,46	2,540816	2,856771

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات البنك الدولي.

4-5 كفاءة عملية التخليص الجمركي:

عملية التخليص الجمركي هي عملية مستندية في الأساس سواء في الاستيراد أو التصدير، لذلك كفاءة العملية مهمة جدا لتقديم الخدمات اللوجستية، فمن خلال الجدول (10) نلاحظ أن الأرقام تدل أنها دون المتوسط في الجزائر رغم الإصلاحات المطبقة في هذا القطاع.

الجدول(10):كفاءة عملية التخليص الجمركي (1 = منخفض إلى 5 = مرتفع)²¹

السنوات	2010	2012	2014	2016
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كفاءة عملية التخليص الجمركي	1,97	2,26	2,714286	2,368421

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات البنك الدولي.

4-6 معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسله له:

يشير معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسله له وفقا للجدول الزمني المقرر أو خلال المدة الزمنية المتوقعة في الجدول (11) إلى أداء فوق المتوسط يقدر بـ 3.

الجدول(11):معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسله له وفقا للجدول الزمني المقرر أو خلال المدة الزمنية المتوقعة (على مقياس من 1 = منخفضة وحتى 5 = مرتفعة)²²

السنوات	2010	2012	2014	2016
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسله له وفقا للجدول الزمني المقرر	2,81	2,85	3,040816	3,079681

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات البنك الدولي.

4-7 نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل:

فيما يخص المؤشر الأخير الذي يهتم بنوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل، فإن بالرغم من الاستثمارات الملموسة التي قامت بها الجزائر في البنية التحتية للطرق من أجل تحسين جودتها في إطار جهدها لتوسيع شبكة النقل والارتقاء بمستواها، يظل حسب ما يظهر الجدول (12) معدل المؤشر متوسط ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2016.

الجدول(12):نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل (1 = منخفض إلى 5

= مرتفع)²³

السنوات	2010	2012	2014	2016
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل	2,06	2,02	2,540816	2,577318

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات البنك الدولي.

الخاتمة:

تعد التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية تنسم بانفتاح الاقتصاديات وتحرير أسواق السلع والخدمات، وكذا الاندماج السليم في الاقتصاد العالمي على أسس قوية ومتينة. وتستدعي الحيازة على ميزة أو مزايا تنافسية التعرف على وسائل والأدوات قصد تحقيق أسبقية على منافسين وتطبيقها، ومن أهم هذه الأدوات الخدمات اللوجستية التي تشكل بدورها نواة مركزية لترقية الصادرات المحلية.لذلك تواجه الآن الشركات الجزائرية تكاليف لوجستية عالية جدا تثقل قدرتها التنافسية في بيئة

تجارية عالمية متكاملة على نحو متزايد، أي تغيير في هامش هذه التكاليف يمكن أن تكون نتائجه كبيرة إيجابية أو سلبية. حيث أن تأخير بضعة ساعات في وصول المنتجات يمكن أن يؤدي إلى فقدان السوق، لذلك تعتبر الخدمات اللوجستية، عاملا مهما في القدرة التنافسية للجزائر. وقد أصبح من الضروري على الجزائر ومن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي وضمان مكانة في الأسواق الدولية تطوير وتحسين خدماتها اللوجستية باتخاذ إجراءات يمكن التعويل عليها في مجال الاسترداد وتصدير والممر العابر.

النتائج:

- تعد أداء الخدمات اللوجستية من الموضوعات التي يتوجب على الدول الاهتمام بها لما لها من دور بارز في تحقيق الميزة التنافسية.
- سجلت الجزائر في معظم المؤشرات السبعة التي قام بوضعها البنك الدولي مستويات ضعيفة وهذا ما يدل عليه ترتيبها في المرتبة 117 من بين 160 دولة.
- ستحظى الجزائر بنصيب أكبر في التجارة العالمية كلما كانت لديها بنى تحتية متطورة تعمل من خلال سلسلة لوجستية تتبع تقنيات حديثة خاصة بالإضافة لمتعتها بموقع جغرافي متميز.
- الخدمات اللوجستية تمكن المنظمة من التوسع في السوق وزيادة حصتها السوقية وبالتالي زيادة ربحيتها من خلال التميز على مستوى سعر التكلفة.
- يجب العمل على إنشاء موانئ متخصصة ومتميزة تسمح باستخدام سفن الجيل الأخير كبيرة الحجم، وتحسين التسيير على مستوى الموانئ وتجهيزه بتجهيزات حديثة.

قائمة المراجع والهوامش:

- ¹مجبل رفيق مرجان، تأثير كفاءة التنظيم لإدارة اللوجستيك المركزية في توفير التكاليف في قطاع الإسكان، www.uobabylon.edu.iq/publications/economy4_520/05/2018 at 13:00
- ²نهال فريد مصطفى، "إدارة الإمداد"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 21.
- ³علي فلاح الزعبي، زكريا أحمد عزام، "إدارة الأعمال اللوجستية (مدخل التوزيع والإمداد)"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 27.
- ⁴علي فلاح الزعبي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 39-40.
- ⁵عبيد علي أحمد الحجازي، "اللوجستيك كبديل للميزة النسبية، منشأة المعارف"، الإسكندرية: مصر، 2000، ص 18.
- ⁶<https://hbr.org/1993/05/tailored-logistics-the-next-advantage>.20/06/2018 at 11:00
- ⁷علي فلاح الزعبي، زكريا أحمد عزام مرجع سابق، ص 41-42.

- ⁸ عبد الكريم كاكى، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 118.
- ⁹ محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، ديسمبر 2003، ص 7.
- ¹⁰ كمال رزيق، ياسين قاسي، "تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية"، الملتقى الوطني الأول حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص 331.
- ¹¹ عبد الكريم كاكى، مرجع سابق، ص 127.
- ¹² http://www3.weforum.org/docs/WEF_GETR_2016_report.pdf 10/06/2018 at 14:00
- ¹³ <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/07/24/trade-logistics-gap-persists-between-developed-and-developing-countries> 11/05/2019 at 20:00
- ¹⁴ <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2018/07/24/from-parts-to-products-why-trade-logistics-matter> 10/01/2019 at 15:00
- ¹⁵ https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/mwsh_r_id_llwjsty_fy_lmntq_lrby_0.pdf 18/09/2018 at 21:00
- ¹⁶ حسب تقرير البنك الدولي لأداء الخدمات اللوجستية للتبادل التجاري في الاقتصاد العالمي.
- ¹⁷ الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد هو متوسط الوقت (بقيمة 50 في المائة من الشحنات) من ميناء التفرغ وحتى وصول الشحنات إلى صاحب الشحنة ترد البيانات من استقصاء مؤشر أداء الخدمات اللوجستية. قدم المقيمون قيمة منفصلة لأفضل حالة (10 في المائة من الشحنات) والحالة المتوسطة (50 في المائة من الشحنات). البيانات هي عبارة عن متوسطات أسية للوغاريتم الخاص بالإجابات ذات القيم الفردية والإجابات ذات القيم الوسيطة بالنسبة للحالة المتوسطة.
- ¹⁸ الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير هو متوسط الوقت (بقيمة 50 في المائة من الشحنات) من موقع الشحن حتى ميناء التحميل. ترد البيانات من استقصاء مؤشر أداء الخدمات اللوجستية. قدم المقيمون قيمة منفصلة لأفضل حالة (10 في المائة من الشحنات) والحالة المتوسطة (50 في المائة من الشحنات). البيانات هي عبارة عن متوسطات أسية للوغاريتم الخاص بالإجابات ذات القيم الفردية والإجابات ذات القيم الوسيطة بالنسبة للحالة المتوسطة.
- ¹⁹ البيانات مستقاة من استقصاءات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية التي أجراها البنك الدولي وقد غطت جولة الاستقصاء التي تمت عام 2009 أكثر من 5 آلاف تقييم قطري من خلال حوالي 1000 وكيل دولي للشحن. ويقيم المقيمون ثمانية أسواق من خلال ستة أبعاد أساسية على مقياس يتدرج من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل). ويتم اختيار الأسواق استناداً إلى أكثر أسواق التصدير والاستيراد أهمية بالنسبة لبلد المقيمين، والاختيار العشوائي، وللبلدان غير الساحلية والبلدان المجاورة لها التي تربطها بالأسواق الدولية.
- ²⁰ البيانات مستقاة من استقصاءات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية التي أجراها البنك الدولي. وقد غطت جولة الاستقصاء التي تمت عام 2009 أكثر من 5 آلاف تقييم قطري من خلال حوالي 1000 وكيل دولي للشحن. ويقيم المقيمون ثمانية أسواق من خلال ستة أبعاد أساسية على مقياس يتدرج من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل). ويتم اختيار الأسواق استناداً إلى أكثر أسواق التصدير والاستيراد أهمية بالنسبة لبلد المقيمين، والاختيار العشوائي، وللبلدان غير الساحلية والبلدان المجاورة لها التي تربطها بالأسواق الدولية. ويقيم المقيمون القدرة على تتبع الرسائل بعد شحنها إلى الأسواق وذلك على مؤشر للتصنيف يتراوح بين واحد (منخفض للغاية) إلى خمسة (مرتفع للغاية). وتم وضع متوسطات للردود التي تم تلقيها من جميع من شملهم الاستطلاع.
- ²¹ البيانات مستقاة من استقصاءات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية التي أجراها البنك الدولي. وقد غطت جولة الاستقصاء التي تمت عام 2009 أكثر من 5 آلاف تقييم قطري من خلال حوالي 1000 وكيل دولي للشحن. ويقيم المقيمون ثمانية أسواق من خلال ستة أبعاد أساسية على مقياس يتدرج من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل). ويتم اختيار الأسواق استناداً إلى أكثر أسواق التصدير والاستيراد أهمية بالنسبة لبلد المقيمين، والاختيار العشوائي، وللبلدان غير الساحلية والبلدان المجاورة لها التي تربطها بالأسواق الدولية. وقام من شملهم الاستطلاع بتقييم كفاءة إجراءات التخليص الجمركي (أي

السرعة والبساطة وإمكانية التنبؤ بالإجراءات البيروقراطية) وذلك على مؤشر للتصنيف يتراوح بين واحد (منخفض للغاية) إلى خمسة (مرتفع للغاية). وتم وضع متوسطات للردود التي تم تلقيها من جميع من شملهم الاستطلاع.

²²البيانات مستقاة من استقصاءات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية التي أجراها البنك الدولي. وقد غطت جولة الاستقصاء التي تمت عام 2009 أكثر من 5 آلاف تقييم قطري من خلال حوالي 1000 وكيل دولي للشحن. ويقيم المقيمون ثمانية أسواق من خلال ستة أبعاد أساسية على مقياس يتدرج من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل). ويتم اختيار الأسواق استنادا إلى أكثر أسواق التصدير والاستيراد أهمية بالنسبة لبلد المقيمين، والاختيار العشوائي، وللبلدان غير الساحلية والبلدان المجاورة لها التي تربطها بالأسواق الدولية. ويقيم المقيمون عدد مرات وصول الشحنات المتواترة على الأسواق المقيمة إلى أصحاب الرسائل طبقا للوقت المحدد أو خلال فترة الوصول المتوقعة وذلك على مؤشر من واحد (نادرا ما يحدث) إلى خمسة (تقريبا بانتظام) وتم وضع متوسطات للردود التي تم تلقيها من جميع من شملهم الاستطلاع.

²³البيانات مستقاة من استقصاءات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية التي أجراها البنك. وقد غطت جولة الاستقصاء التي تمت عام 2009 أكثر من 5 آلاف تقييم قطري من خلال حوالي 1000 وكيل دولي للشحن. ويقيم المقيمون ثمانية أسواق من خلال ستة أبعاد أساسية على مقياس يتدرج من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل). ويتم اختيار الأسواق استنادا إلى أكثر أسواق التصدير والاستيراد أهمية بالنسبة لبلد المقيمين، والاختيار العشوائي، وللبلدان غير الساحلية والبلدان المجاورة لها التي تربطها بالأسواق الدولية. وقام من شملهم الاستطلاع بتقييم نوعية البنية الأساسية للتجارة والنقل (على سبيل المثال الموانئ والسكك الحديدية والطرق وتكنولوجيا المعلومات)، وذلك على مؤشر للتصنيف يتراوح بين واحد (منخفض للغاية) إلى خمسة (مرتفع للغاية). وتم وضع متوسطات للردود التي تم تلقيها من جميع من شملهم الاستطلاع.